النهار

النظام السوري عرقل ترسيم الحدود ولا يكشف مصير المفقودين

اميل خوري
١٩-٠٨-٢٠١٨ | ٢٣:١٦

ما من دولة في العالم الا وتريد أن تكون على علاقة جيدة مع جيرانها الا اذا كانت الدولة الجارة لا تريد ذلك لاسباب شتى كما هي الحال بين لبنان وسوريا التي تتصرف معه كوصية عليه معتبرة أنه لم يبلغ بعد سن الرشد ...

لقد رفضت سوريا تاريخياً أن ينال لبنان استقلاله قبلها ورفضت أن يعقد اتفاقية نقد مع فرنسا لحماية عملته الوطنية قبلها ورفضت حل مشكلة الاحتلال الاسرائيلي لجزء من جنوبه الا مع حل مشكلة الاحتلال للجولان. رغم ان قرارات مجلس الامن ميّزت بين الوضعين. ولم ينفذ النظام السوري الاتفاقات التي عقدها مع لبنان والتي كانت لمصحلة سوريا لأنها عقدت في ظل وصايتها عليه. واكتفت بتنفيذ ما يخدم مصحلتها فقط.

لقد سعى الرئيس ميشال سليمان من خلال عقد قمة في دمشق مع الرئيس بشار الاسد في آب ٢٠٠٨ الى تعزيز العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين والشعبين: وصدر عن تلك القمة بيان مشترك أكد فيه الجانبان التزامهما العمل على ترسيخ علاقات سورية - لبنانية تقوم على الاحترام المتبادل لسيادة واستقلال كل منهما والحفاظ على العلاقات الاخوية المميزة بين البلدين الشقيقين عبر الوسائل التي تلبي آمال وتطلعات الشعبين الشقيقين وتعمّق أواصر التعاون والتنسيق بينهما. وسعياً لتحقيق هذا الهدف، اتفق الرئيسان السوري واللبناني على ما يلي:

- إقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين الشقيقين على مستوى السفراء. وقد تمت اقامة هذه العلاقات لكنها لم تجعلها علاقات جيدة بصورة دائمة ولا تقلب فيها.

- استئناف اعمال اللجنة المشتركة لتحديد وترسيم الحدود اللبنانية - السورية وفق آلية وسلم اولويات يتفق عليها بين الجانبين وبما يخدم الغاية المرجوة من قبلهما على أن يصار الى اتخاذ الاجراءات الادارية اللازمة للمباشرة بذلك.

لم تتوصل هذه اللجنة الى تحديد ترسيم الحدود لأن لبنان اراد أن يبدأ ذلك من مزارع شبعا كونها موضوع نزاع على ملكيتها مع سوريا التي اكتفت بالاعتراف شفهياً بملكية لبنان لها وامتنعت عن الاعتراف بها خطياً لابلاغ مجلس الأمن ذلك فيطالب عندئذ اسرائيل بالانسحاب من هذه المزارع ولا تظل تتذرع بوجود نزاع على ملكيتها لتبقي على احتلالها لها. فظلت عملية تحديد الحدود وترسيمها لأن المشكلة هي في هذه المزارع كون اسرائيل تحتلها ويريد لبنان تحريرها باعتراف سوريا خطياً بملكية لبنان لها.

- العمل المشترك من اجل ضبط الحدود ومكافحة التهريب والأعمال المخالفة للقانون من خلال السلطات المعنية لدى البلدين وذلك بتنسيق الاجراءات على جانبي الحدود ووضع آليات ارتباط واتصال سريعة ودقيقة لهذا الغرض تتولى عملية المتابعة اليومية". لم ينفذ هذا البند ربما لأنه قد

لا يكون لسوريا مصلحة في ضبط الحدود ومكافحة التهريب وتريدها مفتوحة لدخول وخروج مسلحين يقاتلون دعماً للنظام معها ولأمرار أسلحة ايرانية عبرها الى "حزب الله."

- تفعيل وتكثيف أعمال اللجنة المشتركة المتعلقة بالمفقودين من الطريق واعتماد الآليات الكفيلة بالوصول الى نتائج نهائية بالسرعة الممكنة بما في ذلك اطلاع الجهات المعنية على مجريات التقدم المحرز في هذا المجال.

لم يتحقق شيء من هذا البند، ولم يعرف حتى الآن شيء عن مصير المفقودين رغم كل المراجعات والمتابعة.

- مراجعة الاتفاقيات الثنائية القائمة بين البلدين بصورة موضوعية ووفق قناعات مشتركة بما ينسجم مع التطورات الحاصلة في العلاقات بين البلدين ويستجيب لمصلحة الشعبين. لم ينفذ هذا البند أيضاً فظلت الاتفاقيات على ما هي وتنفيذها من الجانب السوري يتم انتقائياً واستنسابياً.

- العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة بهدف تفعيل التبادل التجاري وتأمين مقومات التكامل الاقتصادي واقامة سوق اقتصادية مشتركة توفر مجالاً حيوياً للتبادل الحر للسلع والأموال والأفراد على طريق تفعيل تنفيذ اتفاقية التيسير.

ان هذا البند ظل حبراً على ورق. وختم بيان القمة اللبنانية السورية بتجديد التزام العمل العربي المشترك والسعي لتحقيق التضامن العربي وأهمية التنسيق في القضايا السياسية ولا سيما الصراع العربي - الاسرائيلي لأن حالة عدم الاستقرار في المنطقة تعود الى استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية". الواضح أن ما حصل كان خلاف كل ذلك، فالخلاف العربي اشتد والجامعة العربية أخرجت سوريا من عضويتها بسبب الحرب الداخلية الدائرة فيها ولا أمكن تأمين حتى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم بل تحمل لبنان عبء نزوح سوري اليه فوق عبء اللجوء الفلسطيني.